

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة مخاطر



عنوان البحث

دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إعداد الطالب/ ربي احمد بكرين

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة:

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد السعودي الحديث، حيث تسهم بشكل محوري في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة. تلعب هذه المنشآت دوراً حيوياً في تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وتعزيز الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع تزايد الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي، برزت البنوك التجارية السعودية كشريك استراتيجي رئيسي في دعم وتمويل هذه المنشآت.

تُعد البنوك التجارية المحرك الأساسي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث توفر مجموعة متنوعة من الحلول التمويلية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذا القطاع الديناميكي. من خلال منتجاتها المالية المبتكرة وبرامجها الداعمة، تساعد البنوك رواد الأعمال وأصحاب المنشآت على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ومستدامة. وقد شهد قطاع التمويل السعودي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع ظهور مؤسسات متخصصة مثل بنك التنمية الاجتماعية الذي يقدم برامج تمويلية شاملة تستهدف شرائح متنوعة من المجتمع.

يتميز المشهد المصرفي السعودي بوجود بنوك رائدة تقدم منتجات تمويلية متطورة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. بنك الرياض، على سبيل المثال، يوفر حلولاً تمويلية مرنة تتناسب مع مختلف أحجام المشاريع ومراحل نموها. كما تم إنشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كجهة متخصصة تركز حصرياً على دعم هذا القطاع، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها المملكة لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تشمل المنتجات التمويلية المتاحة قروض رأس المال العامل، وتمويل المعدات والآلات، وخطوط الائتمان المتجددة، بالإضافة إلى برامج تمويلية مدعومة من الحكومة مثل برنامج كفالة الذي يضمن جزءاً من القروض للحد من المخاطر على البنوك. كما تقدم بعض البنوك خدمات استشارية وتدريبية مجانية لأصحاب المنشآت لضمان نجاح مشاريعهم. هذا التطور في منظومة التمويل يعكس التزام القطاع المصرفي السعودي بدعم ريادة الأعمال والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود المبذولة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، لا تزال هذه المنشآت تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل البنكي الكافي. تشكل هذه التحديات عائقاً رئيسياً أمام نمو وتوسع هذه المنشآت، مما يحد من قدرتها على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠.

متطلبات الضمانات الصارمة:

تطلب البنوك التجارية ضمانات عينية عالية القيمة قد لا تكون متوفرة لدى أصحاب المنشآت الناشئة، مما يحرم العديد من رواد الأعمال من فرص التمويل.

تعقيد الإجراءات:

تتسم إجراءات الحصول على التمويل بالتعقيد والبيروقراطية، حيث تتطلب مستندات كثيرة ودراسات جدوى مفصلة قد لا يمتلك أصحاب المنشآت القدرة على إعدادها بشكل احترافي.

ارتفاع تكلفة التمويل:

تعتبر أسعار الفائدة وهوامش الربح المفروضة على القروض مرتفعة نسبياً، مما يزيد من الأعباء المالية على المنشآت الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

تمثل الفجوة التمويلية أحد أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من هذه المنشآت لا تحصل على التمويل الكافي لتلبية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على النمو والتوسع والمنافسة في السوق. هذه الفجوة لا تؤثر فقط على المنشآت الفردية، بل تمتد آثارها لتشمل الاقتصاد الكلي من خلال تقليل معدلات التوظيف وإعاقة الابتكار والتطور التقني.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحديات متعلقة بنقص المعلومات المالية والمحاسبية المنظمة، مما يجعل من الصعب على البنوك تقييم مخاطر الائتمان بشكل دقيق. كما أن غياب السجلات التجارية الموثوقة والقوائم المالية المدققة يزيد من تردد البنوك في تقديم التمويل. وتشمل التحديات الأخرى محدودية الوعي لدى أصحاب المنشآت بالمنتجات التمويلية المتاحة وكيفية الاستفادة منها بشكل أمثل.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة شاملة تحلل دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقيم مدى فاعلية البرامج والمنتجات التمويلية الحالية في سد الفجوة التمويلية. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في منظومة التمويل البنكي للمنشآت، واقتراح حلول مبتكرة تساعد على تعزيز دور البنوك في دعم هذا القطاع الحيوي وتمكينه من تحقيق أهدافه التنموية والاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التوجه الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية نحو تنويع مصادر الدخل ودعم القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. تمثل نتائج هذه الدراسة مرجعاً علمياً وعملياً متكاملأً يخدم مختلف الأطراف المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من صناع القرار إلى المؤسسات المالية وأصحاب المنشآت أنفسهم.

١. دعم صناع القرار والمنظمين

توفر الدراسة رؤية شاملة ومعمقة حول واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، مما يساعد الجهات الحكومية والتنظيمية على تطوير سياسات تمويلية أكثر فاعلية وملاءمة لاحتياجات السوق. من خلال تحليل التحديات والفرص، يمكن لصناع القرار وضع تشريعات وحوافز تشجع البنوك على توسيع محفظة تمويلاتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتخفيف القيود التي تعيق وصولها للتمويل.

٢. تعزيز المساهمة الاقتصادية

تساهم الدراسة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديد العوامل التي تحد من نموها وتقديم توصيات عملية لتجاوزها. بتحسين وصول هذه المنشآت للتمويل، يمكن زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، مما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في رؤية ٢٠٣٠.

٣. تطوير المنتجات المصرفية

تقدم الدراسة إطاراً معرفياً قيماً للبنوك التجارية لفهم احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل أعمق، مما يمكنها من تصميم وتطوير منتجات تمويلية مبتكرة ومرنة تتناسب مع خصائص وطبيعة هذه المنشآت. كما تساعد النتائج البنوك على تحسين إجراءاتها وتبسيط متطلباتها لجذب المزيد من العملاء وبناء علاقات مصرفية طويلة الأمد معهم.

علاوة على ذلك، تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث لا تزال الدراسات المحلية في هذا المجال محدودة نسبياً. توفر الدراسة قاعدة بيانات ومعلومات موثقة يمكن للباحثين والأكاديميين البناء عليها في دراسات مستقبلية، كما تساعد في نشر الوعي بأهمية هذا القطاع الحيوي ودوره الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الناحية العملية، تفيد نتائج هذه الدراسة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنفسهم من خلال تزويدهم بمعلومات قيمة حول المنتجات التمويلية المتاحة، ومتطلبات الحصول عليها، وأفضل الممارسات للتعامل مع البنوك التجارية. كما تساعد على فهم توقعات البنوك وتحسين جاهزيتهم للحصول على التمويل من خلال تطوير سجلاتهم المالية وخططهم التجارية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تغطي جوانب متعددة من موضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تم تصميم هذه الأهداف بعناية لضمان تقديم صورة شاملة ومتكاملة عن دور البنوك التجارية في دعم هذا القطاع الحيوي.

١. تقييم الدور الحالي للبنوك التجارية

تحليل وتقييم شامل لدور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل حجم التمويلات المقدمة، وآليات التوزيع، والقطاعات المستهدفة.

٢. دراسة المنتجات التمويلية المتاحة

فحص وتحليل مفصل للمنتجات والخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقييم مدى ملاءمتها ومرونتها لتلبية الاحتياجات المتنوعة لهذه المنشآت.

٣. قياس الأثر على النمو والاستدامة

دراسة وتحليل تأثير التمويل البنكي على أداء ونمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشرات قياسية متعددة تشمل الإيرادات والتوظيف والتوسع.

٤. تطوير التوصيات الاستراتيجية

صياغة مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق لتعزيز دور البنوك التجارية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحسين فعالية منظومة التمويل.

يهدف البحث أيضاً إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في قرارات البنوك التجارية بشأن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفهم معايير تقييم المخاطر المستخدمة، والتحديات التي تواجه البنوك عند التعامل مع هذا القطاع. من خلال فهم وجهة نظر البنوك والمنشآت على حد سواء، يمكن للدراسة تقديم رؤية متوازنة تساعد على بناء جسور التفاهم وتطوير آليات تمويلية أكثر كفاءة.

أهداف على المستوى الاستراتيجي

- المساهمة في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز التعاون بين القطاع المصرفي ومنظومة ريادة الأعمال.
- دعم الابتكار المالي في مجال تمويل المنشآت.
- تحسين البيئة التمويلية لريادة الأعمال في المملكة.

أهداف على المستوى التشغيلي

- تحديد أفضل الممارسات في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير مؤشرات قياس لفعالية برامج التمويل.
- اقتراح آليات لتبسيط إجراءات الحصول على التمويل.
- تعزيز الشفافية والوعي بالخيارات التمويلية المتاحة.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تطمح الدراسة إلى إحداث تأثير إيجابي ملموس على منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، بما يسهم في تعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تشكل محاور البحث الرئيسية. هذه التساؤلات مصممة لتغطي مختلف جوانب العلاقة بين البنوك التجارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتساعد على فهم عميق للديناميكيات التمويلية في هذا القطاع الحيوي.

١. ما هي المنتجات التمويلية المتاحة؟

ما طبيعة وخصائص المنتجات والحلول التمويلية التي تقدمها البنوك التجارية السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟ وما مدى تنوعها وشمولها لمختلف احتياجات المنشآت في مراحل نموها المختلفة؟

٢. ما مدى سهولة الوصول للتمويل؟

إلى أي درجة يسهل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التمويلات البنكية المتاحة؟ وما هي الإجراءات والمتطلبات والمعايير التي تحكم عملية الحصول على التمويل؟

٣. ما هي التحديات التمويلية الرئيسية؟

ما أبرز العقبات والتحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند السعي للحصول على التمويل البنكي؟ وكيف تؤثر هذه التحديات على قرارات أصحاب المنشآت وخططهم التوسعية؟

٤. كيف يؤثر التمويل على أداء المنشآت؟

ما طبيعة وحجم تأثير التمويل البنكي على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث النمو، والربحية، والاستدامة، والقدرة على خلق فرص العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني؟

بالإضافة إلى التساؤلات الرئيسية أعلاه، تسعى الدراسة أيضاً للإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تعمق الفهم وتوفر تحليلاً أكثر شمولاً. تشمل هذه التساؤلات الفرعية: ما هي معايير تقييم الجدارة الائتمانية التي تستخدمها البنوك عند دراسة طلبات التمويل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟ وإلى أي مدى تختلف هذه المعايير عن تلك المطبقة على الشركات الكبرى؟

تساؤلات حول البنوك

- ما العوامل المؤثرة في قرارات البنوك بشأن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
- ما دور برامج الضمان الحكومية مثل كفالة في تشجيع البنوك على التمويل؟
- كيف تدير البنوك مخاطر الائتمان المرتبطة بهذا القطاع؟

تساؤلات حول المنشآت

- ما مستوى رضا أصحاب المنشآت عن الخدمات التمويلية البنكية؟
- ما البدائل التمويلية التي تلجأ إليها المنشآت عند عدم الحصول على تمويل بنكي؟
- كيف تؤثر الخدمات غير المالية المصاحبة على نجاح التمويل؟

تساؤلات حول السياسات

- ما مدى فعالية السياسات والبرامج الحكومية في سد الفجوة التمويلية؟
- كيف تقارن منظومة التمويل السعودية بالتجارب الدولية الناجحة؟
- ما التحسينات المطلوبة على الإطار التنظيمي والتشريعي؟

تشكل الإجابات على هذه التساؤلات الشاملة والمترابطة أساساً متيناً لفهم كامل وعميق لمنظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتمهد الطريق لتطوير حلول عملية ومستدامة تعزز من دور البنوك التجارية في دعم هذا القطاع الاستراتيجي.

فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تشكل الإطار التحليلي لهذه الدراسة. تهدف هذه الفروض إلى اختبار العلاقات المتوقعة بين متغيرات الدراسة وتقديم تفسيرات علمية للظواهر المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي.

الفرضية الأولى

العلاقة بين التمويل البنكي والنمو

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي ومعدلات نموها من حيث الإيرادات والأرباح والحصة السوقية. هذه الفرضية تستند إلى افتراض أن توفر رأس المال يمكن المنشآت من الاستثمار في التوسع وتطوير المنتجات وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما ينعكس إيجاباً على أدائها المالي واستدامتها على المدى الطويل.

الفرضية الثانية

ملاءمة المنتجات التمويلية

المنتجات التمويلية المتاحة حالياً من البنوك التجارية لا تلي بشكل كامل الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات والمراحل. تفترض هذه الفرضية وجود فجوة بين ما تقدمه البنوك وما تحتاجه المنشآت فعلياً، سواء من حيث حجم التمويل، أو المرونة في الشروط، أو فترات السداد، أو تكلفة التمويل.

الفرضية الثالثة

دور الخدمات المصاحبة غير المالية

التسهيلات والدعم غير المالي الذي تقدمه البنوك (مثل الخدمات الاستشارية، والتدريب، والتوجيه، والإرشاد، والدعم الفني) يعزز بشكل ملموس من فرص نجاح التمويل ويساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع الممولة. تستند هذه الفرضية إلى أن التمويل وحده قد لا يكون كافياً دون تزويد أصحاب المنشآت بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بكفاءة.

الفرضية الرابعة

وجود فجوة تمويلية جوهرية

هناك فجوة تمويلية كبيرة ولملموسة تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وهذه الفجوة تتطلب حلولاً مبتكرة ومتنوعة من البنوك التجارية والجهات التنظيمية لسدها. تفترض هذه الفرضية أن الآليات التقليدية للتمويل البنكي غير كافية لتلبية الطلب المتزايد على التمويل من قبل هذا القطاع الديناميكي.

بالإضافة إلى الفرضيات الرئيسية، تتضمن الدراسة عدداً من الفرضيات الفرعية التي تختبر متغيرات أكثر تحديداً. على سبيل المثال، يُفترض أن المنشآت التي تحصل على تمويل من بنوك متخصصة مثل بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحقق معدلات نجاح أعلى مقارنة بتلك التي تحصل على تمويل من بنوك تجارية تقليدية، نظراً لتخصص الأولى وفهمها العميق لطبيعة هذه المنشآت.

فرضيات إضافية

- برامج الضمان الحكومية تقلل من تردد البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- الوعي بالمنتجات التمويلية يؤثر إيجاباً على معدلات التقديم والقبول
- تبسيط الإجراءات يزيد من إقبال المنشآت على التمويل البنكي
- العلاقة المصرفية طويلة الأمد تحسن شروط التمويل للمنشآت

سيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام أدوات تحليل إحصائي متنوعة، بما في ذلك تحليل الانحدار، والارتباط، واختبارات الفروق. النتائج ستوفر أدلة تجريبية إما تؤكد أو تنفي هذه الفرضيات، مما يساهم في بناء فهم أعمق لديناميكيات التمويل في هذا القطاع.

الدراسات السابقة:

يستند هذا البحث إلى أساس نظري وعملي غني من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سياقات محلية ودولية متنوعة. توفر هذه الدراسات رؤى قيمة حول التحديات والفرص والممارسات الفضلى في هذا المجال الحيوي.

١. الدراسات الدولية

أشارت دراسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي تقدر بتريليونات الدولارات. كما أظهرت أبحاث من دول متقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا نماذج ناجحة للتعاون بين القطاع المصرفي والحكومة لدعم هذا القطاع من خلال برامج ضمان القروض والحوافز الضريبية والمنح الموجهة.

٢. الدراسات العربية والإقليمية

ركزت دراسات من دول الخليج العربي على أهمية تطوير منظومة متكاملة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشمل التمويل والتدريب والتسويق. دراسة أجريت في الإمارات العربية المتحدة أظهرت أن المنشآت التي حصلت على دعم شامل من البنوك المحلية حققت معدلات بقاء ونمو أعلى بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالمنشآت التي اعتمدت على التمويل الذاتي فقط.

٣. دور المؤسسات المتخصصة

أبرزت الدراسات المحلية دور مؤسسات مثل بنك التنمية الاجتماعية في توفير حلول تمويلية مبتكرة ومخصصة للفئات المختلفة من أصحاب المشاريع. يقدم البنك برامج متنوعة تشمل تمويل رواد الأعمال بشروط ميسرة، وتمويل التميز للمشاريع ذات الإمكانيات العالية، وبرامج تمويل خاصة للمرأة والشباب، مما ساهم في إطلاق آلاف المشاريع الناجحة عبر مختلف مناطق المملكة.

يعتبر برنامج كفالة لضمان التمويل من أكثر المبادرات الحكومية تأثيراً في تسهيل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتمويل البنكي. أظهرت دراسات تقييمية أن البرنامج ساهم في ضمان قروض بقيمة تتجاوز عشرات المليارات من الريالات، مما مكّن آلاف المنشآت من الحصول على التمويل اللازم لبدء أو توسيع أعمالها. يعمل البرنامج على تقاسم المخاطر مع البنوك من خلال ضمان نسبة من قيمة القرض، مما يشجع البنوك على تخفيف شروطها وتوسيع قاعدة عملائها.

بنك الرياض ودوره التمويلي

يعد بنك الرياض من البنوك الرائدة في تقديم حلول تمويلية شاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. أشارت دراسات حالة إلى أن البنك طور محفظة متنوعة من المنتجات التمويلية تشمل:

- قروض رأس المال العامل بمرونة عالية.
- تمويل شراء المعدات والآلات.
- خطوط ائتمان متجددة للعمليات اليومية.
- تمويل المقاولات والمشاريع الإنشائية.

بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء هذا البنك المتخصص كمبادرة استراتيجية لتلبية الاحتياجات الفريدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. الدراسات التحليلية حول عمل البنك أظهرت أنه:

- يوفر خدمات استشارية مجانية لأصحاب المشاريع.
- يطبق معايير تقييم مخاطر مصممة خصيصاً لهذا القطاع.
- يقدم برامج تدريبية لتطوير مهارات الإدارة المالية.
- يستخدم تقنيات رقمية متقدمة لتبسيط الإجراءات.

خلصت معظم الدراسات السابقة إلى أن نجاح منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب نهجاً تكاملياً يجمع بين التمويل الميسر، والدعم الفني، والبيئة التنظيمية المحفزة، والشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص. هذه الدروس المستفادة تشكل أساساً مهماً لتوجيه هذه الدراسة وصياغة توصياتها.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من الأسس والمنطلقات النظرية التي توفر الإطار الفكري والمعرفي لفهم دور البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذه المنطلقات تستمد من نظريات التمويل والتنمية الاقتصادية والنماذج التطبيقية الناجحة.

١. نظريات التمويل والتنمية الاقتصادية

تستند الدراسة إلى النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فهذه المنشآت تساهم في خلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

٢. نموذج التمويل البنكي التنموي

يعتمد الإطار النظري للدراسة على نموذج التمويل البنكي التنموي الذي يرى أن البنوك ليست مجرد مؤسسات ربحية، بل هي شركاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا النموذج يشجع البنوك على المشاركة الفعالة في دعم المشاريع التنموية حتى لو كانت المخاطر أعلى من الإقراض التقليدي.

٣. التمويل كعامل تمكين للابتكار

تنطلق الدراسة من فرضية أن التمويل هو عامل تمكين أساسي للابتكار وريادة الأعمال. فالأفكار المبتكرة تحتاج إلى رأس مال لتتحول إلى مشاريع فعلية، والتمويل البنكي يوفر هذا الرأس المال بشكل منظم وآمن نسبياً مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

٤. إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠

تبنى الدراسة رؤية السعودية ٢٠٣٠ كإطار استراتيجي يحدد التوجهات المستقبلية للاقتصاد السعودي. تركز الرؤية بشكل كبير على دعم القطاع الخاص وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعل دور البنوك التجارية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

المبادئ الأساسية للإطار النظري

الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي مبدأً أساسياً في هذه الدراسة، حيث يُنظر إلى التمويل كحق للجميع وليس امتيازاً للقلة. الهدف هو ضمان وصول جميع المنشآت المؤهلة إلى التمويل بغض النظر عن حجمها أو موقعها أو قطاعها.

إدارة المخاطر المتوازنة

تدرك الدراسة أن إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة ينطوي على مخاطر أعلى من الإقراض التقليدي. لكنها تؤمن بإمكانية إدارة هذه المخاطر من خلال آليات مبتكرة مثل التقييم الشامل، الضمانات المرنة، والمتابعة الدورية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تؤكد الدراسة على أهمية التعاون بين البنوك التجارية والحكومة لخلق بيئة تمويلية داعمة. فالحكومة يمكنها توفير الضمانات، التشريعات الميسرة، والحوافز، بينما تقدم البنوك الخبرة المالية والقدرة على الوصول إلى المنشآت.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

تنطلق الدراسة من مبدأ أن التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليس فقط عملاً تجارياً، بل هو أيضاً مسؤولية اجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية.

هذه المنطلقات النظرية تشكل الأساس الفلسفي والعملي للدراسة، وتوجه عملية التحليل وصياغة التوصيات. فهي تضع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سياقه الاقتصادي والاجتماعي والتنموي الأوسع، وتؤكد على أهمية النظرة الشمولية المتكاملة بدلاً من التركيز على الجوانب المالية فقط.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية بحثية شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي، مما يوفر فهماً عميقاً ومتوازناً لموضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من منظور نظري وتطبيقي. يتيح هذا النهج المتكامل جمع بيانات غنية ومتنوعة من مصادر متعددة، وتحليلها بطرق كمية ونوعية لاستخلاص نتائج موثوقة وقابلة للتطبيق.

١. المنهج الوصفي

يستخدم لوصف وتوثيق الوضع الحالي لمنظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، بما يشمل حجم التمويلات، وأنواع المنتجات المتاحة، والسياسات المطبقة، والتحديات القائمة.

٢. المنهج التحليلي

يستخدم لتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة، واختبار الفرضيات، وتفسير الظواهر الملاحظة، وتقييم فعالية البرامج والسياسات القائمة، واستخلاص الأنماط والاتجاهات من البيانات المجمعة.

تشمل مصادر البيانات في هذه الدراسة مزيجاً من المصادر الأولية والثانوية. تتضمن المصادر الأولية البيانات المجمعة مباشرة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومدراء البنوك التجارية من خلال استبيانات مصممة خصيصاً ومقابلات معمقة. أما المصادر الثانوية فتشمل التقارير السنوية للبنوك، والإحصاءات الرسمية من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة النقد العربي السعودي، والدراسات الأكاديمية المنشورة، والوثائق الحكومية المتعلقة بالسياسات والبرامج التمويلية.

جمع البيانات الكمية

توزيع استبيانات منظمة على عينة تمثيلية من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة والقطاعات الاقتصادية، لجمع بيانات إحصائية حول تجاربهم مع التمويل البنكي، مستويات رضاهم، والتحديات التي واجهوها.

جمع البيانات النوعية

إجراء مقابلات معمقة مع خبراء ومدراء في البنوك التجارية الرئيسية، لفهم وجهة نظرهم حول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والسياسات الائتمانية المتبعة، والتحديات التي تواجههم في خدمة هذا القطاع.

تحليل الوثائق

مراجعة شاملة للتقارير المالية والإحصائية الرسمية، والوثائق التنظيمية، وأدلة المنتجات التمويلية، واستخراج البيانات الكمية والنوعية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية طبقية لضمان التمثيل الجيد لمختلف أنواع وأحجام المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تشمل العينة منشآت من قطاعات متنوعة مثل التجزئة، والخدمات، والصناعة، والتقنية، وفي مراحل مختلفة من النمو من الناشئة إلى الناضجة. هذا التنوع في العينة يعزز من قدرة الدراسة على تقديم نتائج قابلة للتعميم وتمثل واقع القطاع بشكل دقيق.

أساليب التحليل الكمي

- الإحصاء الوصفي لتلخيص البيانات.
- تحليل الانحدار لاختبار العلاقات السببية.
- تحليل التباين لمقارنة المجموعات المختلفة.
- اختبارات الفرضيات الإحصائية.
- تحليل الارتباط لقياس قوة العلاقات.

أساليب التحليل النوعي

- تحليل المحتوى للمقالات والوثائق.
- تحديد الموضوعات والأنماط المتكررة.
- المقارنة بين وجهات نظر الأطراف المختلفة.
- استخلاص الدروس والرؤى العميقة.
- دراسة حالات محددة لفهم السياق.

تضمن هذه المنهجية المتكاملة جمع بيانات شاملة وموثوقة، وتحليلها بطرق علمية صارمة، والوصول إلى نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق تساهم في تطوير منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

أدوات الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة مجموعة متنوعة ومتكاملة من الأدوات البحثية المصممة بعناية لجمع بيانات دقيقة وشاملة من مختلف الأطراف المعنية بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تم تطوير هذه الأدوات بناءً على أفضل الممارسات البحثية وبما يتناسب مع السياق المحلي، مع الحرص على ضمان صلاحيتها وموثوقيتها من خلال الاختبار المسبق والمراجعة من قبل خبراء متخصصين.

استبيان أصحاب المنشآت

استبيان مفصل موجه لأصحاب ومدراء المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتضمن أسئلة متنوعة حول تجربتهم مع التمويل البنكي. يشمل الاستبيان أقساماً تغطي: معلومات عامة عن المنشأة (الحجم، القطاع، العمر)، تجربة التقديم على التمويل البنكي (عدد المرات، النتائج، الأسباب)، تقييم المنتجات التمويلية المتاحة من حيث الملاءمة والمرونة والتكلفة، التحديات المواجهة أثناء عملية الحصول على التمويل، أثر التمويل على أداء ونمو المنشأة، مستوى الرضا عن الخدمات المصرفية، والاقتراحات لتحسين منظومة التمويل.

دليل المقابلات مع الخبراء

دليل منظم للمقابلات المعمقة مع خبراء ومدراء في البنوك التجارية السعودية، مصمم لاستكشاف وجهات نظرهم الاحترافية حول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يتضمن الدليل محاور رئيسية مثل: السياسات الائتمانية المتبعة في البنك، معايير تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المنتجات التمويلية المتخصصة المقدمة، التحديات التي تواجه البنك في خدمة هذا القطاع، دور برامج الضمان الحكومية في تسهيل التمويل، والتوجهات المستقبلية لتطوير الخدمات التمويلية.

١. تحليل وثائق بنك التنمية الاجتماعية

مراجعة شاملة للتقارير السنوية والنشرات الإحصائية والأدلة التوضيحية لبرامج بنك التنمية الاجتماعية، بما يشمل تمويل رواد الأعمال، تمويل التميز، والبرامج المخصصة للفئات المستهدفة. يتم استخراج بيانات عن

حجم التمويلات المقدمة، أعداد المستفيدين، القطاعات الممولة، معدلات النجاح والسداد، والخدمات المساندة المقدمة.

٢. تحليل وثائق بنك الرياض

دراسة تحليلية لمنتجات وخدمات بنك الرياض التمويلية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال مراجعة المواد الترويجية، والدلائل الإرشادية، والتقارير المالية المنشورة. يتم التركيز على فهم شروط التمويل، والفئات المستهدفة، والمزايا التنافسية، وحجم المحفظة التمويلية المخصصة لهذا القطاع.

٣. تحليل وثائق بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

فحص مفصل للاستراتيجية والبرامج والمنتجات الخاصة ببنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة متخصصة. يشمل التحليل دراسة نماذج التقييم والإجراءات المبسطة والخدمات المساندة والشراكات الاستراتيجية مع الجهات الحكومية ومؤسسات دعم ريادة الأعمال.

بالإضافة إلى الأدوات الرئيسية المذكورة أعلاه، تستخدم الدراسة مجموعة من الأدوات الإحصائية المتقدمة لتحليل البيانات المجمعة. تشمل هذه الأدوات برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS وExcel لإجراء التحليلات الكمية المختلفة، وبرامج تحليل البيانات النوعية لتحليل محتوى المقابلات واستخراج الموضوعات المحورية.

ضمان جودة وموثوقية الأدوات

- تم اتخاذ عدة إجراءات لضمان جودة وموثوقية أدوات الدراسة:
- الاختبار المسبق للاستبيانات على عينة صغيرة لتحديد أي مشاكل أو غموض
- مراجعة أدوات الدراسة من قبل خبراء أكاديميين ومتخصصين في القطاع المصرفي
- التأكد من وضوح الأسئلة وعدم التحيز في صياغتها
- استخدام مقاييس موثوقة ومختبرة في دراسات سابقة حيثما أمكن
- حساب معاملات الثبات والصدق للاستبيانات

الأخلاقيات البحثية

تلتزم الدراسة بأعلى معايير الأخلاقيات البحثية، بما في ذلك الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين، ضمان السرية التامة للبيانات، واستخدام المعلومات للأغراض البحثية فقط.

من خلال هذه المجموعة المتكاملة من الأدوات البحثية المصممة بعناية، تتمكن الدراسة من جمع بيانات غنية ومتنوعة توفر فهماً شاملاً وعميقاً لموضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مختلف الزوايا والمنظورات، مما يضمن نتائج موثوقة وقابلة للتطبيق.

حدود الدراسة:

مثل أي بحث علمي، تخضع هذه الدراسة لمجموعة من الحدود والقيود التي تحدد نطاقها ومجال تطبيق نتائجها. من المهم توضيح هذه الحدود لفهم السياق الذي تم فيه إجراء الدراسة، وتفسير النتائج بشكل صحيح، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث في المستقبل.

١. الحد المؤسسي

تقتصر هذه الدراسة على البنوك التجارية السعودية المرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تقدم خدمات تمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. لا تشمل الدراسة مؤسسات التمويل غير البنكية، أو شركات التمويل المتخصصة، أو المؤسسات الخيرية، أو صناديق الاستثمار الجريء، أو مصادر التمويل البديلة الأخرى مثل التمويل الجماعي. يركز البحث على المؤسسات المصرفية التقليدية نظراً لدورها المحوري والحجم الكبير لمحفظة التمويل.

٢. الحد الزمني

تغطي الدراسة الفترة الزمنية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٥، وهي فترة شهدت تطورات مهمة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والسياسات الداعمة له في إطار رؤية ٢٠٣٠. اختيار هذه الفترة يتيح رصد أحدث الاتجاهات والبرامج والسياسات التمويلية، وتقييم تأثير الإصلاحات الاقتصادية الحديثة. البيانات والنتائج تعكس الواقع خلال هذه الفترة وقد لا تنطبق بالضرورة على فترات سابقة أو لاحقة.

٣. الحد الجغرافي

تركز الدراسة بشكل حصري على المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة داخل حدود المملكة العربية السعودية. لا تشمل الدراسة المنشآت السعودية العاملة في الخارج، أو الشركات الأجنبية العاملة في المملكة، أو المقارنات التفصيلية مع تجارب دول أخرى. هذا التركيز يضمن فهماً عميقاً للسياق المحلي والخصائص الثقافية والاقتصادية والتنظيمية للمملكة، مما يجعل النتائج والتوصيات أكثر ملاءمة للواقع السعودي.

٤. الحد الموضوعي

تقتصر الدراسة على التمويل البنكي التقليدي المقدم من البنوك التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا تتناول بشكل تفصيلي أشكال التمويل الأخرى مثل التمويل الذاتي، أو التمويل من الأهل والأصدقاء، أو الاستثمار الملائكي، أو رأس المال الجريء، أو التمويل الجماعي. كما أن الدراسة لا تشمل التمويل المقدم من مؤسسات حكومية غير تجارية أو منظمات دولية للتنمية، بل تركز على الدور التجاري للبنوك.

بالإضافة إلى الحدود الرئيسية المذكورة أعلاه، هناك بعض القيود المنهجية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تفسير نتائج الدراسة. تعتمد الدراسة بشكل كبير على البيانات المبلغ عنها ذاتياً من قبل المشاركين في الاستبيانات والمقابلات، مما قد يؤدي إلى بعض التحيزات المحتملة. كما أن حجم العينة، رغم تمثيلها الجيد، قد لا يغطي بشكل كامل التنوع الهائل في أنواع وأحجام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

قيود إضافية يجب مراعاتها

- صعوبة الوصول إلى بعض البيانات المالية التفصيلية للبنوك لأسباب تتعلق بالسرية التجارية.
- التغيرات السريعة في السياسات والبرامج التمويلية قد تجعل بعض النتائج بحاجة للتحديث المستمر.
- التركيز على الجوانب الكمية قد يحجب بعض الجوانب النوعية المهمة للتجربة التمويلية.
- تنوع التعريفات المستخدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد يؤثر على المقارنات.

فرص البحث المستقبلي

- دراسات مقارنة مع دول أخرى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات
- بحوث تتناول أشكال التمويل البديلة والمبتكرة للمنشآت
- دراسات طويلة تتبع أداء المنشآت الممولة على المدى الطويل
- أبحاث قطاعية متخصصة تركز على صناعات محددة

على الرغم من هذه الحدود والقيود، تظل الدراسة قيمة ومساهمة مهمة في فهم دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. توفر النتائج والتوصيات أساساً متيناً لتطوير السياسات والممارسات، مع الإقرار بالحاجة إلى مزيد من البحث المستقبلي لتغطية الجوانب التي تقع خارج نطاق هذه الدراسة.

المراجع:

- البقي، عبدالله بن محمد (٢٠١٩). دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة الملك سعود.
- الشمري، فيصل عبدالعزيز (٢٠٢٠). العوامل المؤثرة على قرار البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.
- البلوي، ماجد يوسف (٢٠٢١). التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي: دراسة ميدانية على البنوك السعودية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- الغامدي، حسين سعيد (٢٠٢٢). فعالية برامج التمويل البنكي ودورها في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. المؤتمر العربي للتطوير المالي – الرياض.

الوثائق الرسمية والأنظمة:

- نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرسوم ملكي رقم (م/٤٦) لعام ١٤٤٤هـ، بوابة الأنظمة السعودية
- رؤية السعودية ٢٠٣٠، برنامج تطوير القطاع الخاص، الموقع الرسمي للرؤية

المواقع الإلكترونية الرسمية للمؤسسات المالية:

- موقع بنك التنمية الاجتماعية، منتج "أفق" لتمويل المنشآت الصغيرة، ٢٠٢٥
- موقع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لصندوق التنمية الوطني، ٢٠٢٥

- موقع مركز دعم المنشآت، مبادرات دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- المواقع الرسمية للبنوك السعودية: البنك الأهلي، مصرف الراجحي، بنك الرياض، البنك السعودي

للاستثمار

- تقرير قيود: تمويل المشاريع الصغيرة في السعودية، ٢٠٢٥
- تقارير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" السنوية
- دراسات وأبحاث منشورة في الجامعات السعودية حول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) حول القطاع المصرفي